

التحايل على الأحكام الشرعية (الحجاب الشرعي أنموذجاً)

م.م. جيهانة حسن علي عباس

كلية التربية الأساسية / جامعة تلعفر

Circumvention of Islamic Legal Rulings: The Islamic Hijab as a Case Study

Jihanuh Hassan Ali Abbas

Jihanuh@uotelafer.edu.iq

رقم الأوركيد : <https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0008-2232-4723>

الذاتة

إن الحيلة هي ما يتوصل به إلى مقصود ما بطريق خفي ، وهي تارة تكون جائزة وتارة أخرى تكون محظورة ؛ فالحيلة الشرعية هو ما يتوصل بها بطريق مباح إلى السلام من الواقع في مكره أو أمر محرج ، وعليه فإن الحيلة الشرعية جائزة عندما يكون مباحاً يتوصل به إلى مباح كالصائم الذي يقطع المسافة المعتبرة للسفر حتى يمكن من الإفطار آخر يوم من رمضان إذا تردد ذلك اليوم بين كونه من رمضان أو أول يوم من شوال ، فأما المحظور الذي يتوصل به إلى مباح فلا يجوز بحال كما هو الحال في فرض الحجاب الشرعي ؛ لأن الحجاب هو حكم شرعه الله تعالى في القرآن الكريم ، فالحيلة في مثل هذا المورد وما يناظره غير جائزة لأنها تعدى على حكم فرضه الله تعالى وواجب الالتزام به ، فالحجاب الشرعي ليس عادة قديمة كما يدعى البعض إنما هو تكليف شرعى وما هو إلا صيانة للمرأة وحفظها لها ولكرامتها . الكلمات الافتتاحية :

١- الحيلة ٢- أصحاب السبت ٣- الحجاب ٤- الأحكام الشرعية ٥- المرأة

Abstract

A stratagem is a means by which one attains a certain objective in a concealed or indirect way. Sometimes it is permissible, and at other times it is prohibited. A legitimate stratagem is one that uses a lawful method to avoid falling into something disliked or distressing. Accordingly, a legitimate stratagem is permissible when it involves using something lawful to attain a lawful outcome—such as a fasting person who travels the required distance to be considered a traveler so that they may break their fast on the last day of Ramadan, in case of doubt about whether that day is still part of Ramadan or the first day of Shawwāl. However, using a prohibited method to attain a lawful result is never allowed—such as in the case of the obligation of the Islamic hijab. The hijab is a ruling legislated by God Almighty in the Holy Qur'an, and to use a stratagem in this matter or similar cases is impermissible, as it constitutes an overstepping of a divine command that must be upheld. The Islamic hijab is not a mere cultural tradition, as some claim, but a religious obligation—serving as a form of protection for the woman, preserving her dignity and honor. 1- ruse 2- The Sabbath-breakers 3- Hijab 4- Islamic legal rulings 5- Woman

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعد: إن الحيلة الشرعية هو ما يتوصل بها بطريق مباح إلى السلام من الواقع في مكره أو أمر محرج كقوله تعالى في قصة أیوب عليه السلام : «وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْنًا فَاضْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ» (سورة ص الآية: ٤٤) لأن أیوب عليه السلام حين كان مريضاً أقسم إذا تعافى من مرضه فإنه سوف يجد امرأة مائة جلة لأمر أنكره عليها ، ولكن عندما تعافى من مرضه أراد العفو عنها تقديرًا لتعها ولخدماتها التي قدمتها إليه وقت مرضه ، ولكن القسم الذي أقسمه لله تعالى كانت تمنعه من ذلك ، فأمره الله تعالى يأخذ بيده ضغثاً من الأعواد الرقيقة من سيقان الحنطة والشعير بعد ما حلف عليه من الجلادات فيضربيها بتلك الأعواد الرقيقة ولا يحيث ؛ فجعل الله لأیوب سبيلاً وطريقاً لتحقيق ما حلف به له تبارك وتعالى ، وعليه فالحيلة في هذا المورد وابهاه جائزة ، ولكن المحظور الذي يتوصل به إلى مباح فلا يجوز بحال ، كما فعل أصحاب السبت نهاهم الله تعالى عن الصيد في يوم السبت فعمدوا إلى الحيلة عن

طريق إرسال الشباك يوم السبت وسحبها يوم الأحد وقد علقت بها الأسمالك ، وقالوا ما اصطدنا في السبت إنما اصطدنا في الأحد فعاقبهم الله على ذلك لأن الصيد وقع في يوم السبت وقد نهاهم الله عن ذلك ، ومن أشكال التحايل على أوامر الله تعالى بطريق محظوظ هو التحايل على تكليف الحجاب الشرعي ؛ فإن التستر عن الأجنبي فرضه القرآن الكريم على النساء ، وحدود الحجاب الشرعي ستر جميع بدن المرأة ما عدا الوجه والكفاف عن الرجال الأجانب ؛ وذلك صيانةً لها وحفظها وحفظها كرامتها من اذى أصحاب النفوس الذئبة ، وهناك من احتال حيلة محظوظة على حكم فرض الحجاب على النساء فهناك من قال بأن الحجاب عادة قديمة لا يتاسب فرضه من التطور الحاصل في المجتمعات ، وهناك من قال بأن الحجاب إهانة للمرأة وقيود لحريتها ، وقال البعض بأن الحجاب يعيق عمل المرأة خارج المنزل ويحرمها من مناصب معينة ، وهناك من قال بأن الحجاب يمنع الرجل من التعرف على شخصية المرأة التي يريد خطبها ، وقال آخرون بأن استقامة المرأة تغنى عن ارتدائها الحجاب ، وقد بینا الرد على هذه الإشكالات والتحايل على حكم الحجاب الشرعي لأن الحجاب هو حكم شرعاً الله تعالى في القرآن الكريم ، فالحيلة في هذه الموارد غير جائزة لأنها تعدى على حكم فرضه الله تعالى وواجب الالتزام به ، والله تبارك وتعالى لا يأمر بشيء فيه مضر أو مفسدة للإنسان تعالى الله عن ذلك ، فالحجاب ما هو إلا صيانةً للمرأة وحفظاً لها ولكرامتها . وتتضمن هذا البحث مباحثين : المبحث الأول : الحيلة الشرعية وحكم العمل بها ، قسم على مطلبيين المطلب الأول : الحيلة الشرعية لغةً واصطلاحاً ، المطلب الثاني : حكم العمل بالحيلة الشرعية المبحث الثاني : التحايل على الحكم الشرعي (الحجاب الشرعي) ، قسم على مطلبيين المطلب الأول : تعريف بالحجاب الشرعي وحدوده ، المطلب الثاني : التحايل على تكليف الحجاب الشرعي المبحث الأول : الحيلة الشرعية وحكم العمل بها : المطلب الأول : الحيلة الشرعية لغةً واصطلاحاً :

الحيلة لغةً : جمعة حِوْل ، الحِوْلُ والْحِيْلُ والْحِوْلُ والْحِيْلُ والْحِوْلُ والْحِيْلُ والْحِوْلُ والْحِيْلُ ، كل ذلك : الكيد والمكر والخذق وجودة النظر والقدرة على بِقَة التصرُّف ؛ والكيد : الحِيْلَةُ وبه فُسْرَ قَوْلَه تعالى: ﴿فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا﴾ (سورة يوسف : ٥) : أَيْ فَيَخْتَالُوا احْتِيَالًا ، وفَلَانَ يَكِيدُ أَمْرًا مَا أَدْرِي مَا هو ، إِذَا كَانَ يُرِيْغُهُ وَيَخْتَالُ لَهُ ، وَحَوْلُوْلُ : مُخْتَالٌ شَدِيدٌ الْاحْتِيَالُ وَالْحِوْلُ وَالْحِيْلُ : الْدَّاهِيَةُ وَالْدَّوَاهِيُّ ، وَالْحِيْلُ جَمْعُ حُوْلَةٍ ، وَيَقَالُ جَاءَ بِأَمْرٍ حُوْلَةٍ مِنَ الْحُوْلَةِ أَيْ بِأَمْرٍ مُنْكَرٍ عَجِيبٍ ، وَيَقَالُ لِلرَّجُلِ الدَّاهِيَةُ : أَيْ لَحْوَلَةٍ مِنَ الْحِوْلَةِ أَيْ دَاهِيَةٌ مِنَ الدَّوَاهِيِّ ، وَتَسْمِيَ الدَّاهِيَةُ : حُوْلَةٌ ، وَيَقَالُ امْرَأَ حُوْلَةٌ : بَصِيرَةٌ بِتَحْوِيلِ الْأَمْرُورِ ، وَالْحِيْلَةُ وَالْاحْتِيَالُ : حَصْوَلُكَ مَرَادُكَ بِالْحِيْلَةِ وَالْغَشِّ ، وَكُلُّ مَنْ رَامَ شَيْئًا بِالْحِيْلَةِ فَقَدْ حَوَلَ وَاحْتَالَ (ظ : لسان العرب ، ابن منظور ، ١٤٠٥ ، ١٨٥/١١ ، ١٨٧-١٨٥/١١ ، ٦٢٠-٦١٩ + ظ : تاج العروس ، الزبيدي ، ١٤١٤ ، ٢٣١/٥) (الحيلة اصطلاحاً : وهي ما يتوصل به إلى مقصود ما بطريق خفي ؛ أي : ما يحول العبد ما يكرهه إلى ما يحبه والحيلة هو الكيد قال تعالى : (كذلك كُدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذُ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) (سورة يوسف : ٦٤) أي علمناه الحيلة ليتمكن من حبس أخيه عنده ، وقوله تعالى عن كلام فرعون : ﴿فَأَجْمِعُوكُنْدِكُنْمَ﴾ (سورة طه : ٦٤) : أي أجمعوا الحيل التي لديكم واستعدوا للمواجهة ، والحيلة عند العلماء على أقسام بحسب العامل بها فإن عمل بها بطريق مباح إلى منع حق أو نصرة باطل فهي حرام ، وإن عمد إلى تحقيق حق أو منع باطل فهي واجبة أو مستحبة وإن عمل بها بطريق مباح إلى السلام من الواقع في مكره فهي مستحبة أو مباحة ، وإن عمل بها إلى ترك عمل مندوب فهي تكون مكرهة ، وعليه فالحيلة الشرعية : هو ما يتمكن بها بطريق مباح إلى السلام من الواقع في مكره أو حرج ، كما في حال الصائم الذي يقطع المسافة المعتبرة للسفر حتى يتمكن من الإفطار آخر يوم من رمضان إذا تردد في ذلك اليوم بين كونه من رمضان أم أول يوم من شوال . (ظ: فتح الباري ، ابن حجر : ١٢ / ٢٨٩ + ظ: مجمع المصطلحات والألفاظ الفقهية ، محمود عبد الرحمن عبد المنعم : ١ / ٦٠٨ + ظ : مجمع البحرين ، فخر الدين الطريحي ، ١٣٦٢ ، ٣ / ٤٩٥ + ظ: مجمع ألفاظ الفقه الجعفري ، أحمد فتح الله ، ١٤١٥ : ١٧٢) .

المطلب الثاني : حكم العمل بالحيلة الشرعية :

إن أول من عملوا بما يُسمى بالحيلة الشرعية هم أصحاب السبت ؛ الذين احتالوا على أوامر الله تعالى لبلوغ غاياتهم الدنيوية ومتاعهم ، وقد ذكرت قصتهم الآيات القرآنية قال تعالى في سورة البقرة ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَنُوا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرْدَةً حَاسِبِينَ﴾ (سورة البقرة : ٦٥) : أي لقد علمتم يا معاشر اليهود ما حل من البأس بأهل القرية التي عصت أمر الله وخالفوا عهده ومبثثه والمعنى : أي عرفتم يا معاشر اليهود الذين اعتصموا منكم أي : ظلموا وجاوزوا ما حد لهم ، والسبت : من أيام الأسبوع وسيمي بذلك لأن اليهود يسبتون فيه أي : يقطعون فيه الأفعال ، وأصل السبت : هو السكون والراحة ، ويقال للنائم : مسبوت ، لاستراحته وسكنه وقوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرْدَةً حَاسِبِينَ﴾ (سورة البقرة : ٦٥) القردة : جمع قرد ، والأنثى قردة والخاسئ : المبعد المطرود من رحمة الله (ظ : تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، ١٤١٢ ، ١ / ١٠٩ + ظ: مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ١٤١٥ ، ١ / ٢٤٧) (والسؤال هنا مَنْ هُمْ أصحاب السبت ؟ ؛ وكيف تجاوزوا أوامر الله تعالى ، ولماذا عاقبهم الله تعالى بفعلهم ؟ إن أصحاب السبت ذكرت قصتهم إنما أصواتهم وما حل بهم لتجاوزهم أوامر الله تعالى مُفصلاً في قوله تعالى

﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِئُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ تَبْلُوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَسْقُونَ * * * وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لَمْ تَعْطُوْنَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رِبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ * * * فَلَمَّا نَسُوا مَا ذَكَرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَتَّهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعِدَابٍ بَيْسِ بِمَا كَانُوا يَسْقُونَ * * * فَلَمَّا عَنَوا عَنْ مَا نَهُوا عَنْهُ فَلَمَّا أَهْمُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً خَاسِيَنَ﴾ (سورة الأعراف : ١٦٣-١٦٦) فهذه الآيات الكريمة هي بسط للآية السابقة قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلْهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةً الْبَحْرِ﴾ خاطب الله نبيه صلوات الله وسلامه عليه بقوله " واسألكم " أي وسائل هؤلاء اليهود الذين بحضرتك عن قصة أصحابهم الذين كانوا يسكنون القرية التي كانت حاضرة البحر ، وعن سبب هلاكها ، وهذا سؤال تقرير وتوضيح لا سؤال استفهام لأنهم خالفوا أمر الله فواجهوا نقمته وغضبه على اعتدائهم واحتياطهم على أوامر الله تعالى ، وحضر هؤلاء من كتمان صفتكم وذكركم التي يجدونها في كتبهم حتى لا يحل بهم ما حل بمن سلفهم (ظ) تفسير القرآن العظيم ، ابن كثير ، ١٤١٢ ، ٢ / ٢٦٧-٢٦٨ + ظ : التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩ ، ٥ / ١١-١٢) وهذه القرية تجاور البحر ، كانت على شاطئ البحر وقريبة منه ، وهي إيلية قرية بين مدين والطور على شاطئ البحر ، وقيل مدين ، وقيل طبرية ، والظاهر من أقوال العلماء والمفسرين هم جماعة من بني إسرائيل كانوا يعيشون في ساحل البحر الأحمر القريب لفلسطين في ميناء يسمى ميناء إيلية والذي يسمى الآن ميناء إيلات (ظ: مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ١٤١٥ ، ٤ / ٣٨٠ + ظ : كنز الدقائق وبحر الغرائب ، محمد رضا القمي ، ١٤١١ ، ٥ / ٢١٦ + ظ: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي : ٥ / ٥) وقوله تعالى : ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ أي: يتجاوزون حدود الله ، بتصيدهم يوم السبت ، وأصل يعودون : أي يعودون ويعودون الإعداد وآلات الصيد يوم السبت ، وقد نهوا أن يشتغلوا فيه بغير العبادة ، وقوله: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا﴾ : أي إذ تأتيهم الحيتان والسمك في يوم السبت ﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَعًا﴾ شرعاً: وهو جمع شارع بمعنى البين الظاهر أي : أي تأتيهم السمك ظاهرة على وجه الماء (ويَوْمَ لَا يَسْبِئُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ تَبْلُوْهُمْ بِمَا كَانُوا يَسْقُونَ) ، والمعنى : أن الحيتان كانت تأتيهم شرعاً ظاهرة في اليوم الذي منعوا فيه من الصيد وأمرها بالسبت أي للعبادة والراحة ، وأما إذا مضى ذلك اليوم أي يوم السبت وأبيح لهم الصيد فكانت لا تأتيهم الحيتان ؛ وكان ذلك ابتلاء من الله وامتحان لهم ابتلاهم بذلك لشيع الفسق بينهم ، فلما منعوا من الصيد يوم السبت تحرضوا على مخالفة أمر الله سبحانه ، ولم يمنعهم التقوى عن التعدي على أمر الله ومخالفته ، ولذلك قال : ﴿كَذَلِكَ تَبْلُوْهُمْ﴾ أي: تختبر قلوبهم بذلك البلاء الشديد ، ﴿بِمَا كَانُوا يَسْقُونَ﴾ أي: نبلوهم بسبب فسقهم (ظ: الميزان في تفسير القرآن ، الطباطبائي : ٨ / ٢٩٤ - ٢٩٥ + ظ : كنز الدقائق وبحر الغرائب ، محمد رضا القمي ، ١٤١١ ، ٥ / ٢١٦ - ٢١٨) . وقوله تعالى ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لَمْ تَعْطُوْنَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رِبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (سورة الأعراف : ١٦٤) عندما واجهت بني إسرائيل هذا الامتحان الكبير الذي كان يمس حياتهم ورزقهم بالدرجة الأولى ، ترقوا إلى ثلات فرق : فرقة مخالفة عاصية ، وفرقعة واعظة محذرة ، وفرقعة ساكتة خاسنة : الفريق الأول وكانوا الأغلبية الكبرى وهم الذين خالفوا الأمر الإلهي ، الفريق الثاني وكانوا يشكلون الأقلية ، وهم الذين قاموا بوظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتحذير الفريق الأول من غضب الله وانتقامه ، الفريق الثالث وهم الساكتون الذين وقفوا موقف المحايدين فلم يوافقو العصاة ؛ ولم يقمو بالنهي والتحذير عن مخالفة أمر الله واكتفوا بالمشاهدة ، والآية الكريمة بينت الحوار الذي دار بين فريق الوعاظين وبين فريق الساكتين لهذه المخالفة : ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لَمْ تَعْطُوْنَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ فقال الساكتون للوعاظين لم تعطون قوماً الله كفيل بهلاكهم ، وقالوا ذلك لياسهم عن أن يقبل أولئك القوم الذين يشكلون الأغلبية الوعظ منهم ولم يقولوا ذلك كراهية لوعاظهم ، فإن الأمر بالمعروف يجب عند عدم اليأس من قبول الوعظ ، بمعنى لا ينفع الوعظ من لا يقبل النصيحة، والله مهلكهم في الدنيا بمعصيتهم ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ في الآخرة ؛ فأجابهم الآمرؤن بالمعروف الناهون عن المنكر : بأننا ننهى عن المنكر لأننا نؤدي واجبنا أمام ربنا ، وحتى لا نكون مسؤولين تجاهه ، إضافة إلى أننا نأمل أن يؤثر كلامنا في قلوبهم ، ويكتفوا عن طعانيهم وتعنتهم قالوا ﴿قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رِبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ويستقاد من الجملة الحاضرة أن هؤلاء الوعاظين فعلوا ذلك لسبعين : الأول : أنهم كانوا يعطون المخالفين حتى يكونوا معذورين أمام الله ، والثاني : لعل ذلك يؤثر في نفوس العصاة فيتعظوا وينتهوا ، والظاهر من الآيات المباركة أن فريقاً واحداً من الفرق الثلاثة (العصاة ، الوعاظون ، المتقرون) هو الذي نجى من العذاب الإلهي وهو افراد الفريق الثاني الوعاظون ، فإنه عندما رأى هذا الفريق أن الموعظة والنصائح لا تجدي نفعاً مع العصاة هم وقلالوا : سخنوا من هذه المدينة فخرجوا إلى الصحراء ليلاً، ومعنى ذلك أن العذاب الإلهي حل بكل الفريقين العصاة والمتقرون ، فهل أن الفريقين عوقبوا بعقاب واحد! الذي يظهر من الآيات الكريمة أن عقوبة المسوخ كانت مقتصرة على العصاة ، لأنه تعالى يقول : ﴿فَلَمَّا عَنَوا عَنْهُ فَلَنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً خَاسِيَنَ﴾ (سورة الأعراف : ١٦٦) ، ولكن الآيات تبين من جهة أخرى أن فريق الوعاظين فقط الذين نجوا من العقاب ، لأنه تعالى يقول : ﴿أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَتَّهَوْنَ عَنِ السُّوءِ﴾ (سورة الأعراف : ١٦٥) وبما يظهر الآيتين المباركتين أن العقوبة حلت بكل الفريقين

، ولكن عقوبة المسوخ اختصت بالعصاة فقط ، وأما عقوبة الفريق المحايد يتحمل أنها كانت الغباء والهلاك (ظ : مجمع البيان في تغیر القرآن ، الطبرسي ، ١٤١٥ ، ٤ / ٣٨١ + ظ: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي : ٥ / ٢٦٥ - ٢٦٩) . قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذَكَرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَيْسِ بِمَا كَانُوا يَعْسُفُونَ﴾ (سورة الأعراف: ١٦٥) أي : فلما أستخف المخالفون من هذه القرية ما حذرهم منه الواعظون وأصرروا على ارتکاب المعصية بتصديهم السمك يوم السبت ﴿أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ﴾ أي : نجينا الذين ينهون عن المعصية ﴿وَأَخْذَنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَيْسِ بِمَا كَانُوا يَعْسُفُونَ﴾ أي : أخذنا الذين ظلموا أنفسهم بفسقهم بعذاب شديد وذلك العذاب لحهم قبل أن مسخوا قردة (ظ: مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ١٤١٥ ، ٤ / ٣٨٣ - ٣٨٤) قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا عَنَّوا عَنْ مَا نُهِوا عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً حَاسِيْنَ﴾ (سورة الأعراف: ١٦٦) : أي عندما لم يأخذوا بنصح الوعاظين لهم عن التخلي عن ما نهوا عنه وتمردوا وأصرروا على ما نهاهم الله عنه من صيد السمك يوم السبت ، وتجروا على المعصية مع وجود النصح والإرشاد ، ولم يرجعوا عنها ﴿فَلَنَا لَهُمْ كُوْنُوا قِرَدَةً حَاسِيْنَ﴾ أي : حولناهم إلى قردة مطرودين من رحمة الله (ظ: مجمع البيان في تفسير القرآن ، الطبرسي ، ١٤١٥ ، ٤ / ٣٨٣ - ٣٨٤) والسؤال هنا ما الحيلة التي لجأ إليها العصاة من أهل تلك القرية التي كانت تجاور البحر وتجاوزت على أوامر الله تعالى ؟ ولماذا عاقبهم الله تعالى بفعلهم ؟ إن أهل تلك القرية كانوا قوماً يسكنون على شاطئ البحر ؛ نهاهم الله تعالى عن اصطياد السمك في يوم السبت اختباراً وامتحاناً لهم فعمد فريقاً منهم إلى ما يسمى بـ "الحيلة الشرعية" حينما أمتحنهم الله تعالى وأمرهم بعدم الصيد يوم السبت ، فعمدوا إلى الحيلة ليحلوا بها ما حرم الله فخدوا أخاديد وعملوا طرقاً تؤدي إلى حياض يسهل للحيتان الدخول فيها من تلك الطرق ولا تقدر الخروج منها إذ حاولت الرجوع ، فقدمت الحيتان يوم السبت جارية على يسر فدخلت الأخاديد واستقرت في الحياض ، فلما كانت عشية اليوم ارادت الرجوع منها والخروج إلى اللحج لتأمن من صيادها فلم تقدر وبقيت ليلتها في الحياض في مكان يسهل أخذها في يوم الأحد بلا اصطياد لاسترسالها فيه وعجزها عن الامتناع لمنع المكان لها ، وكانوا يأخذونها يوم الأحد ويقولون لم نصطد في السبت إنما اصطدنا في الأحد ، فكذبوا وعمدوا إلى الحيلة لأنهم كانوا قد اصطادوها بأخاديدهم التي عملوها يوم السبت حتى كث من ذلك مالهم وأثراهم ، وقد اختلف في طريقة صيدهم واحتياطهم فقيل أيضاً بأنهم كانوا يرسلون صناراتهم وكلاليبهم وشباكهم يوم السبت في البحر ، ويسحبونها يوم الأحد وكانت قد علقت الأسماك فيها ، وهكذا كانوا يصيدون السمك يوم السبت بصورة ماكرة ، وربما كانت جماعة من العصاة عمدوا إلى طريقة الحياض في احتيالهم ، وأخرى اصطادت بطريقة إرسال الشباك يوم السبت وسحبها يوم الأحد وقد علقت بها الأسماك ، وكلتا الطريقتين فيما احتيال وتجاوز على أوامر الله تعالى لأن الصيد وقع في يوم السبت وقد نهاهم الله عن ذلك (ظ: تفسير الإمام العسكري (ع) المنسوب إلى الإمام العسكري (ع)) ، ١٤٠٩ ، ٢٦٨ - ٢٦٩ + ظ: التفسير الصافي ، الفيض الكاشاني ، ١٤١٦ ، ٢ / ٢٤٦ + ظ: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي : ٥ / ٢٦٨ + ظفالحيلة بهذه الطريقة غير جائزه لأن الله تعالى نهاهم عن الصيد في يوم السبت فعمدوا إلى الحيلة فاحتالوا حيلة محظورة فعاقبهم الله عليهما عقوبة شديدة حيث مسخهم إلى خنازير وقردة لأن المحظور الذي يتوصل به إلى مباح غير جائز ، وإنما يجوز الحيل في الأحكام ما يكون مباحاً يتوصل به إلى مباح قوله تعالى في ذكر قصة النبي إبراهيم عليه السلام : ﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلَهِتَنَا يَا إِبْرَاهِيمَ * * قَالَ بْنَ فَعْلَةَ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْتَطِفُونَ﴾ (سورة الأنبياء ٦٢-٦٣) ، أضاف كسر الأصنام إلى الصنم الأكبر ، وإنما قال ذلك لبين لهم كيف يعبدون ما لا يتحرك ولا ينطق ولا يفعل شيئاً كيف يستحق العبادة ! فقال لهم : إن كانوا ينطقون فقد فعله كبارهم ، وإن لم ينطقو فأعلموا أن ذلك تبيهاً لكم وبياناً على أن من لا ينطق ولا يفعل لا يستحق العبادة والإلهية ، وخرج الكلام مخرجاً ظاهراً بخلافه ، وقال جل جلاله في ذكر قصة أیوب عليه السلام : ﴿وَوَحْدَ بِيْدَكَ ضِغْنَاً فَأَصْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنَثُ﴾ (سورة ص : ٤٤) ، إن أیوب عليه السلام أيام مرضه أقسم بالله إذا تعافى من مرضه سيلجد امرأة مائة جلة على أمر أنكره عليها ، ولكن بعدما تعافى من مرضه رغب أیوب في العفو عنها احتراماً لها وتقديرأً لتعبيها ولخدماتها التي قدمتها إليه وقت مرضه ، ولكن القسم بالله كانت تحول دون ذلك ، ولكن الله تعالى أحاط أیوب عليه السلام برحمته ولطفه فقال تعالى له : ﴿وَوَحْدَ بِيْدَكَ ضِغْنَاً فَأَصْرَبَ بِهِ وَلَا تَحْنَثُ﴾ (سورة ص : ٤٤) الضغث : تعني ملئ الكف من الأعواد الرقيقة ، كسيقان الحنطة والشعير أو الورد وما شابهها فلما تعافى من مرضه أمره الله أن يأخذ بيده ضغثاً من الأعواد الرقيقة بعد ما حلف من الجلادات فيضربها به ولا يحيث ؛ فجعل الله لأیوب سبيلاً ومخرجاً مما كان حلف عليه (ظ: الخلاف ، الطوسي ، ١٤١٤ ، ٤ / ٤٩٠ + ظ: الميزان في تفسير القرآن ، الطباطبائي : ١٧ / ٢١٠ + ظ: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي : ١٤١٤ / ٥٢٧) والمحصل : إن الحيلة الشرعية تارة تكون جائزة عندما يكون الفعل مباحاً يتوصل به إلى أمر مباح ، وتارة أخرى غير جائزة إذا كان الفعل محظوراً ويتوصل بالحيلة إلى إباحته فهذا مما لا يجوز بحال .

المطلب الأول : الحجاب الشرعي :

إن ستر البدن أمر فرضه الله تعالى في القرآن الكريم على الإناث ، كما فرض التستر على الرجل ولكن بمساحة أقل مما فرض على المرأة ، وستر البدن لا يعتبر تقييداً على المرأة بمقدار ما يكون صيانةً واحتراماً لها ، ومنع إثارة الرجل بالتعري وبكل ما يكون من شأنه إثارة الرجل من دون إشباع هذه الإثارة عن طريق الزواج ، فغير جائز للمرأة أن ت تعرض محسنها أمام الرجال وكأنها بضاعة رخيصة ، فغالباً ما تتعرض النساء إلى التحرش والاعتداء بسبب إثارة الرجل باللباس الغير المحتشم ، بل يجب من المرأة والتي هي نصف المجتمع أن تقوم بدورها في الأسرة والحياة الاجتماعية العامة بوقار وإخلاص إذا توفرت لها الفرصة في العمل الاجتماعي وكانت قادرة ومؤهلة له ، فتجلب السعادة لنفسها وللمجتمع الرقي ، بحيث يكون العمل منسجم تماماً مع التستر والعفة ، والإنسانية والكرامة الذي يسعى الإسلام لحفظه عليها ، فلا يكون ستر البدن مانعاً من عملها العام في المجتمع ؛ لأن الإسلام لا توجب عليها العباءة أو الجادر وإن كان هذا أفضل لباس محتشم لها ، إذ بإمكانها ستر بدنها بأي ساتر عريض كالمانتو العريض والمقنعة الساتنة للرأس أو أي لباس عريض بحيث لا يُظهر محسنها (ظ: بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٥٣) ويمكن أن نبين حدود الحجاب الشرعي وما يجب على المرأة من التستر أمام الناظر الأجنبي استناداً إلى قوله تعالى :

﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعْوَلَتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعْوَلَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرُ أُولَئِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيَعْلَمْ مَا يُخْفِيَنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوَبُّوْ إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنَاتُ لَعَلَّكُمْ تُفَلَّحُونَ﴾ (سورة النور : ٣١) لما أمر الله تعالى الرجال المؤمنين في الآية السابقة لهذه الآية غض أبصارهم عن عورات النساء ، وأمرهم بحفظ فروجهم عن ارتكاب الحرام ، أمر النساء المؤمنات في هذه الآية بغض أبصارهن عن عورات الرجال ، وما لا يحل النظر إليه ؛ فقال تعالى : **﴿وَقُلْ لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾** بمعنى غص بصرها عن النظر إلى فرج أختها وتحفظ هي فرجها من أن يُنظر إليها ، وقيل كل ما ورد في القرآن من حفظ الفرج فهو حفظه من الزنا إلا هذه الآية فإنها حفظ من النظر ، فغض البصر : أي خفضه وعدم رفعه للتحقيق أمامه. (ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩، ٧، ٤٢٩+؛ الكافي ، الكليني ، ١٣٦٥، ٢ / ٣٦) ظ: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ، محمود عبد الرحمن عبد المنعم : ٣ / ١٧ (وقوله : **﴿وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا﴾** : نهى الله النساء المؤمنات عن إبداء زينتهن لغير المحرم ، والزينة : هي ما تزينت بها المرأة من حلي أو خضاب أو كحل والمراد بالآية الكريمة مواضع الزينة وليس الزينة نفسها ؛ بمعنى لا يبيّن مواضع الزينة لغير محرم ومن هو في حكمه ، فلم يقصد الزينة لأن ذلك مما يحل النظر إليه ، وذكر الزينة دون مواضعها للبالغة في أمر التستر (ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠، ٢ / ٦٦) والزينة نوعان : الزينة الظاهرة هي ما لا يجب سترها وهي الثياب ، وقيل كذلك الخاتم والكحل والخضاب في الكف ، وإن الوجه والكفاف ليسا بعورة ، لجواز إظهارها في الصلاة فما يكون على الوجه من كحل أو على الكف من الخضاب أو الخواتم فيجوز إظهارها لغير المحرم لجواز إظهارها موضعها لأن المراد موضع الزينة وليس الزينة نفسها ، والزينة الباطنة : التي يجب سترها لوجوب ستر مواضعها كالسوار والخلخال والقرط والقلادة وكل ما يلامس البدن؛ مواضعها التي هي الذراع والعضد والساقي والأذن والعنق والرأس والصدر ، فاللهي عن إظهار الزينة نفسها لعلم أن النظر إذا لم يحل للزينة للامستها تلك الموضع ، كان تحريم النظر إلى تلك الموضع أولى ، فلا تبديه إلا لهؤلاء المذكورين في الآية المباركة وهم من يحرم الزواج لهم بهن وسيأتي بيان ذكرهم مفصلاً (ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩، ٧ / ٤٢٩+ ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠، ٢ / ٦٦+ ظ: زيدة التفاسير ، فتح الله الكاشاني ، ١٤٢٣، ٤ / ٤٩٧) (وقوله تعالى : **﴿وَلِيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ﴾** : الخمر : جمع خمار وهي المقنعة ، أي : وللإبعاد عن مفاسدهن على رؤوسهن ويسدلنها على أعناقهن وتصدرهن فيعطي المقنعة الرأس والرقبة نازلاً ليفطي منطقة الصدر ، لستر به عن نظر الآخرين فأمر بإلقاء الخمار على الجيوب لأنها لو كانت واسعة تظهر منها نحورهن ، لأنهن كن يرمي الخمار ورائهن فتبقي مكشوفة من الأمام فتبين منطقة الرقبة والصدر ، فأمر الله بسدلها للأمام حتى تعطيها (ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠، ٢ / ٦٦) ظ: زيدة التفاسير ، فتح الله الكاشاني ، ١٤٢٣، ٤ / ٤٩٧ (وقوله تعالى : **﴿وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعْوَلَتِهِنَّ إِلَّا بَعْوَلَتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعْوَلَتِهِنَّ أَوْ أَبَائِهِنَّ** أَوْ إِنْبَاءَ بُعْوَلَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَلَكَتْ أَيْمَانِهِنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرُ أُولَئِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ (سورة النور : ٣١) تكرر النهي عن إظهار الزينة تأكيداً لوجوب التستر عن الأجنبية ، ويستشتى من ذلك : الزوج فقال **﴿إِلَّا لِبُعْوَلَتِهِنَّ﴾** لأن الزوج هو المقصود بالزينة ، فيستحب للمرأة التزين لزوجها لأن ذلك يحرّك شهوته ، ويدعو إلى المباشرة المقصودة

فيحق للزوج النظر إلى جميع البدن حتى الفرج ، واستثنى كذلك **﴿أَوْ أَبَائِهِنَّ أَوْ أَبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبَنَائِهِنَّ أَوْ إِخْرَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْرَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخْوَاتِهِنَّ﴾** وهم الذين يحرم عليهم الزواج بهن وهم : آباء النساء وإن علوا ، وآباء الأزواج وأبنائهم ، و أخوانهن وبنى أخوانهن أو بني أخواتهن ويدخل أجداد ازواجهن فيه وإن علوا ، والأحفاد وإن نزلوا، فيجوز إبداء الزينة الباطنة لهم لكثرة ترددتهم عليهم ، واحتياجهن إلى وجودهم معهن في حياتهن ، ولقلة توقع الفتنة من قبلهم ، لما يأتي في الطياب نفرة من التماس بالقرائب(ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ٤٣٠ / ٧ ، ١٤٠٩ + ظ: زبدة التفاسير ، فتح الله الكاشاني ، ١٤٢٣ ، ٤٩٨ / ٤) قوله تعالى: **﴿أَوْ نِسَائِهِنَّ﴾** : يعني : النساء المؤمنات ، يحل للمرأة المسلمة التبرج عما عدا السوءة أمام المرأة المسلمة ، ويحرم عليها أن تتجبر من عورتها أمام مسلمة حتى ولو كانت أمها أو ابنتها أو اختها ، كما يحرم عليها النظر إلى عورتها ، ولا يحل للمرأة المؤمنة التبرج أمام غير المسلمة سواء كانت كتابية أو مشركة ، إلا إذا كانت أمة وهو معنى قوله: **﴿أَوْ مَا مَلَكُتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾** أي الحرائر والإماء لأنهن في صحبتهن وخدمتهن فيجوز التبرج أمامهن ما عدا العورة ، أما العبد فلا يحل له أن ينظر إلى سيدته عدا الوجه والكفين وإن قال خصيأ(ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠ ، ٢ / ٦١٧ + ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩ ، ٧ / ٤٣٠ + ظ: التفسير الكافش ، محمد جواد مغنية ، ١٩٧٨ ، ٥ / ٤٨) قوله تعالى: **﴿أَوَ التَّابِعِينَ غَيْرُ أُولَئِكَ الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾** التابع : هو الذي يتبع المرء لينال من طعامه ، ولا يكون له حاجة في النساء لعدم شهوته لسبب جسدي كالهرم والعنن أو عقلي كالعته وهو الغبي يعني من ضعف العقل ولا يعرف شيئاً من أمور النساء و " الإربة " الحاجة ؛ غير أولي الإربة أي غير أولي الحاجة بالنسبة **﴿مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الْطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾** الذين يتبعون الناس لأجل الطعام فقط ولا حاجة لهم بالنساء لعدم شهوتهم فلا يعرفون ما العورة ، ولا يميزون بينها وبين غيرها ، أي : لم يبلغوا وقت القدرة على الوطء لعدم شهوتهم(ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩ ، ٧ / ٤٣٠ + ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠ ، ٢ / ٦١٧ + ظ: التفسير الكافش ، محمد جواد مغنية ، ١٩٧٨ ، ٥ / ٤٨) قوله تعالى: **﴿وَلَا يَضْرِبُنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُؤْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** : فقد كانت المرأة في الجاهلية تضرب برجليها الأرض بقوة لتصدر صوت خلالها ، وقيل : كانت تضرب إحدى رجلها بالأخرى لتبيّن للناس بأنها ذات خلاليين ، فنهاهن عن إظهار صوت الحلي بعدما نهين عن إظهار الحلي ليعلم أن النهي عن إظهار مواضع الحلي أولى ، ثم أمر الله تعالى المذنبين بالتوبه بما سبقت من الخطيبة **﴿وَتُؤْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيْهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾** لتتالوا رضا الله في الدنيا وثواباً وفوزاً بالجنة في الآخرة(ظ: تفسير جوامع الجامع ، الطبرسي ، ١٤٢٠ ، ٢ / ٦١٧ + ظ: التبيان في تفسير القرآن ، الطوسي ، ١٤٠٩ ، ٧ / ٤٣١) فالحجاب الشرعي هو : الرداء الساتر لجميع بدن المرأة ما عدا الوجه والكفاف عن الرجال الأجانب وذلك صيانة لها وحفظها من اذى أصحاب النفوس الذئبية .

المطلب الثاني : التحاليل على تكليف الحجاب الشرعي :

إن الحجاب الشرعي ليس عادة قديمة إنما هو تكليف شرعي ، ولقد وردت بعض الشبهات والانتقادات والحيل الباطلة على تكليف الحجاب الشرعي ثُبّين بعضها والرد عليها آنفأً :

أولاً : الحجاب إهانة للمرأة وتقيد لحريتها ، وهي دلالة على أنها مضطهدة ولا تمتلك وسيلة لتعبير عن نفسها ورغباتها ويسلب حريتها وهو تقيد وظلم لها وهو مفروض لنساء النبي فقط ويرد على هذه النقطة : إن إهانة المرأة تكون بتعريها وسلب العفة منها ، وتحولها لدمية في يد ضعاف النفوس ، وإن ستر بدنها لا يكشف عن اضطهادها ، وتعري المرأة لا يكشف عن حريتها ، بل إن تعريها يمكن أن يكشف عن اضطهادها ؛ لعدم توفير الزوج لها الحصانة والمؤونة الالزامية للستر ، أو عدم توفر الضمان الاجتماعي اللازم لها من قبل المجتمع ، وإن ستر البدن الذي هو عبارة عن لباس الحشمة حفظاً لها ولكرمتها ، هو واجب على المرأة ، كما يجب على الرجل ، والقصد من وجوب التستر هو صيانة المجتمع من الفساد ، ولتجلي العفة في المجتمع لأن المجتمع يجب أن يكون مأمناً لجميع أفراده يمارسون حياتهم الاجتماعية دون استغلال أو تغريدة على الحقوق والواجبات فقال تعالى مخاطباً الرجال المؤمنين : **﴿فَلَمْ يَعُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَلَا يَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ...﴾** (سورة النور : ٣٠) كما خاطب النساء المؤمنات : **﴿وَلَمْ يَعُضُّنَّ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَلَا يَحْفَظُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَيَضْرِبَنَّ بِحُمْرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبَدِّلْنَ زِينَتِهِنَّ إِلَّا لِبُعْولَتِهِنَّ ...﴾** (سورة النور : ٣١) ففهم من هاتين الآيتين : أن على كل الجنسين - الذكور والإناث - العفة واللباس المحشم في المجتمع ، مع وجود اختلاف طفيف بين الجنسين في لباس الحشمة ، غير إن هذا الاختلاف لا ينفي وجوب الحشمة في اللباس لكلا الجنسين فأين الاضطهاد من هذا التكليف! ، وكما خاطب القرآن نساء النبي وكففهم بالحجاب خاطب المؤمنين ونساءهم بمثل ذلك وأمرهم ببعض

الأبصار وحفظ الفروج وعدم التبرج لغير أزواجهن والآيات التي سبق ذكرها خير دليل على ذلك ؛ فتكليف الحجاب غير مقتصر على نساء النبي (ظ: تاريخ الفقه الجعفري ، هاشم معروف الحسني : ٨٧ + ظ : بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٣٤-٣٣٥) ثانياً : النسوة اللاتي يرتدين الحجاب يتوجهن بكل وقتهن لممارسة أدوار الأمهات ، وارتداء الحجاب يحد من نشاطهن في حياتهن الاجتماعية خارج المنزل ويرد على هذه النقطة : إن وظيفة المرأة في المرتبة الأولى هو الأمومة والحضانة للأولاد وتربيتهم التربية الصالحة ، وكذلك تنظيم شؤون البيت والأسرة ، ولكن هذا لا يعني أنها لا تستطيع العمل خارج المنزل ، فلها أن تعمل أي عمل يناسبها إن وجدت في نفسها القدرة على ذلك ، ووجدت الوقت الكافي للعمل خارج المنزل إذا توافقت مع عملها داخل المنزل ودون تعدى على حقوق الزوج والأبناء ، وإن لم تجد المرأة الوقت الكافي للعمل خارج المنزل ، فلا يجوز لأحد الانتهاص من عمل المرأة داخل البيت ؛ لأنّه عمل مهم ومطلوب ، حيث يكون عبارة عن تربية وإعداد جيل المستقبل جيداً ليكون جيلاً واعياً يعرف حقوقه وواجباته ، فالنساء اللاتي يقمن بهذا العمل على الوجه الأكمل لهن الدور الأكبر في المشاركة بإعداد الجيل للمستقبل ، فإذا كان هذا الجيل سالماً وواعياً فكريًّا وعقائديًّا وبدنيًّا وأخلاقيًّا ، انعكس ذلك في بناء المجتمع الصالح وتطوره ، وبذلك ستكون الأم هي المدرسة الأساسية في تربية الأولاد ، وأما بالنسبة لكون لبس الحجاب يعيق من نشاط المرأة خارج المنزل فهذا غير صحيح ، فالحجاب ليس العباءة ونحوها ، بل هو غطاء الجسم ، فإن تنسى المرأة الاحتجاب بالعباءة فذلك حسن ، وإلا كفافها غطاء الرأس واللباس المحتشم العريض حجاباً ، وقد كانت النساء الريفيات ولا زالت تلبس اللباس المحتشم وخاصة العاملات في مزارع الرز وأصناف الحبوب ، حيث يمارسن الحراثة والبذار والاهتمام بالزرع ثم حصاده ، ويرهن عملياً على إمكانية حماية المرأة على حجابها دون أن يمنع ذلك ممارستها لأشق الأعمال (ظ : بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٣٣ + ظ: الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ناصر مكارم الشيرازي . ١١ / ٨٥) .

ثالثاً : الحجاب لا يتاسب فرضه مع التطور الحاصل في المجتمعات يُرد على هذه النقطة : إن الحجاب ليس عادة اجتماعية وإنما هو حكم شرعي ثابت في الشريعة المقدسة ، والآية (٣١) من سورة النور والتي سبق ذكرها تبين حكم وحدود الحجاب الشرعي وهي خير دليل وبرهان على ذلك لأن الحجاب هو حكم شرعي على خلاف العادة الاجتماعية السائدة فلا يصح أن يقال أن الحجاب من العادات الاجتماعية وأنه لا ينسجم مع التطور والتمدن إذ لو كان التمدن والتطور يحصل بالسفر ل كانت الحيوانات متغيرة ومتعددة من أول الخليقة ، ثم وإن قلنا بأن الحجاب عادة اجتماعية قديمة قدم الإنسان ولا يتاسب مع تطور المجتمعات فهذا أيضاً غير صحيح لأن العادة الاجتماعية كانت في الجاهلية هي السفور وعدم الحجاب وكانت المرأة في الجاهلية متاع من الأمة تجده يحق للرجال التصرف فيها كيف ما يشاؤون وكانت محرومة من أبسط حقوقها فجاء الإسلام بالحجاب حكماً شرعياً صيانةً للمرأة وحفظاً لكرامتها وحفظها من أذى أصحاب النفوس البدنية فهل يكون التطور والتمدن بإرجاع المرأة اليوم إلى ما كانت تعانيه المرأة في أيام الجاهلية ! لأن السبب الأول لفرض حكم الحجاب على المرأة هو حفظاً لها ولكرامتها من كل أذى ، حيث تعامل الإسلام مع المرأة كأنها جوهرة ثمينة يجب المحافظة عليها (ظ: بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٩ ، ٤ / ١١٨) .

رابعاً : ستر بدن المرأة بالحجاب يعيق الرجل من التعرف على شخصية المرأة التي يُريد الزواج بها ، وهذا يقلل من فرص ارتباطها ، فضلاً عن أن استقامة المرأة تُغْنِي عن ارتدائها الحجاب يُرد على هذه النقطة : إن الدين الإسلامي أجاز للمرأة أن تكشف جزء من جسمها للرجل الذي ي يريد الزواج بها ، فسمحت الشريعة الإسلامية للرجل الذي ي يريد الزواج بها أن ينظر إلى وجهها وشعرها ورقبتها وكفيها ومعاقيها ، وينظر إليها جالسة ومامشية ، إصافةً لذلك فإن المرأة تُعرف من خلال النظر إلى عينيها ووجهها ، فإن الوجه يكشف عن جميع محسن البدن فضلاً عن ذلك فإن شخصية المرأة لا تُكشف بالنظر إلى محسن الجسم ، بل تُعرف من خلال طريقة التفكير والأخلاق والعادة والمشاعر ، وهذا إنما يعرف عن طريق التحدث معاً وليس من كشف البدن ، وأما بالنسبة للقول بأن استقامة المرأة تغْنِي عن ارتدائها الحجاب نعم لو دار الأمر بين استقامة المرأة بدون حجاب ، وبين الحجاب مع عدم استقامة المرأة لقدمنا الاستقامة بدون الحجاب بدون الاستقامة ، ولكن هناك أمر ثالث هو الحجاب مع الاستقامة وهذا هو الذي يريد الإسلام للمرأة حفاظاً للمرأة من أي أذى وحفظاً لكرامتها واحترامها (بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٩ ، ٤ / ١١٨ + ٦ / ٣٤٠) . خامساً : وجوب ستر البدن على المرأة يخلق تمييزاً في التعامل بين الرجل والمرأة : ويرد على هذه النقطة : سبق أن بينا بأن الشريعة الإسلامية كما أوجبت على النساء ستر البدن والغففة أوجبت على الرجال كذلك فالرجال والنساء سواسية في ستر البدن ، حيث يجب عليهم الحشمة والغففة في لباسهم ، فيجب على الجميع ارتداء اللباس وستر البدن ، ولكن هناك اختلاف طفيف بينهما في مقدار المساحة التي يجب تخفى من البدن ؛ لاختلاف الجنسين في الأعضاء التي يعتبر كشفها مغرياً للجنس الآخر ؛ فالمرأة يمكن أن تغْنِي الرجل بشعيرها وبعفتها أو صدرها وساقيها ، فهذه كلها تُعد من محسن المرأة التي يُحرم كشفها ويحرم نظر الرجل الأجنبي إليها ، بينما الرجل

فإنه يمكن أن يغري المرأة بكشف صدره وبطنه وفخذيه وما شابه ذلك ، فحرم عليه كشفه في محيط توجد فيه النساء ، كما حرم على النساء أن ينظرن إلى هذه الموضع من الرجل ، كما أن الترقيق في القول والملاطفة والرقص والغناء والكتابات والإشارات إلى الأعمال الجنسية من كل من الطرفين يمكن أن تغري الآخر ، لذا حرمتها الإسلام على كلا الطرفين دون تمييز ، ثم إن الرجل والمرأة متساويان في الحقوق والواجبات والإنسانية والكرامة ، ولكنها يختلفان في طبيعة الجسم ، وهذا الأمر ظاهر واضح لا يحتاج إلى نقاش فأين التمييز في المعاملة بين الرجل والمرأة ! بل العكس فإن فرض التستر على الرجل والمرأة يكون حفظاً لهما من أن يقعوا في الحرام فأباح الإسلام النكاح ليتسنى لكل منهما اشباع رغباته في الآخر وبما يرضاه لهما الشرع وبما يحفظ كرامة وحقوق كل منهما (ظ : بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٤١) سادساً : إن فرض ستر البدن على المرأة يحرمها من مناصب معينة يُرد على هذه النقطة : إن وجوب ستر البدن كما سبق أن بينا لا يختص بالمرأة ، بل يشمل الرجل أيضاً لأنه رمز للعفة والكرامة ، ولكن بمساحة تختلف عن مساحة المرأة وذلك لأن النساء تُغرين الرجال بمفاتنهن وتجلبن انتباهم بسهولة وتسهل عملية إغرائهم نتيجة لاختلاف غرائزهم ولكون الرجال أعلى شهوة من النساء ، بخلاف الرجال فإنهم نادراً ما يغرون النساء ، لذا فإن من الحكمة أن لا يترك الإغراء والإغواء يعبث الفساد في المجتمعات المسلمة ويدس سموهم فيها ، وليس لستر البدن أية علاقة ولو من بعيد عن حرمان المرأة من حريتها في حياتها الاجتماعية والسياسية والعملية (ظ : بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٤٣) سابعاً : تعرى المرأة ليس أمراً خطيراً كما يُقال والذنب هو ذنب الرجال بالتعرض للمرأة ، وليس هناك ذنب على تعرى المرأة ويرد على هذه النقطة : إن تعرى المرأة يحرك شهوة الرجال وتكون فتنة لهم ، وهذا ذنب يحاسب عليه المرأة ، كما أن انجرار الرجل وراء الإغراء هو ذنب آخر يحاسب عليه الرجل وهذا ذنب آخر ومستقل عن ذنب المرأة ، فالمرأة المتعرية والرجل المنجر وراء من غرته وخدعه كلاهما مشتركان في العملية الجنسية والاغتصاب المحرّم ، لذا جعل الإسلام وقاية للمرأة من الذنب الأول بستر الجسد والخشمة الكاملة ، وحرّم على الرجل النظر وإن لم تستر المرأة بدنها إذا كانت هناك فتنة من نظره إليها وقائمة له من الانجرار وراء غرائزه ، وكما أن اللباس المثير الذي يستر البدن الذي يحرك الغيرة الجنسية ، أو العطر المحرّك للرجال ، أو حتى الأعمال غير الأخلاقية كرقص النساء أمام الرجال ، أو الكلام المرقق المثير المحرّك للشهوة أو الملاطفة في التعامل ، أو اللمس المثير ، فكلها تساهم في إعداد ورفع شهوة الذكور على فعل جريمة الاغتصاب أو التحرش على أقل تقدير ، لذا حرم الإسلام كلّ هذه الأعمال لما يتضمنه من إثارة وإغراء ، فإذا كانت المرأة عفيفة محشمة في لباسها وقولها وفعلها ، فإنها تعطي إشارات واضحة وصريحة على أنها ليست لها أية نية بأي شكل من أشكال الملاطفات الجنسية ، ولا يعني هذا أن المجتمعات الإسلامية مثالية وخلالية من حالات الاغتصاب ، نتيجة وجود اللبس المحتشم ، كما لا يعني أن المجتمعات غير الملزمة بستر البدن لا يوجد فيها نساء طاهرات بعيدات عن العمل الفاسد وما يجرّ إليه كالزنا ، بل القصد إن التعرى يقوم بإغراء الرجل ، والإغراء يؤدي إلى ارتكاب المحرّم غالباً (ظ : بحوث في الفقه المعاصر ، حسن الجواهري ، ١٤٢٧ ، ٦ / ٣٣٦) .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- أحمد فتح الله (معاصر) ، معجم ألفاظ الفقه الجعفري - مصطلحات ومفردات فقهية - ، ط (١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م) ، مطبع المدخل -
- ابن حجر العسقلاني ، أحمد بن علي بن محمد (ت ٨٥٢ هـ) ، فتح الباري (شرح صحيح البخاري) ، ط ٢، نشر :
- حسن الجواهري (معاصر) ، بحوث في الفقه المعاصر ، ط ١ (١٤٢٧)، مطبعة كوثر - قم + ط ١ (١٤٢٩)، مطبعة ستارة ، الإخراج الفني : محمد رضا آصف ، تجليد : دانشمند ، ليتوغراف : صبا - قم .
- الزبيدي محمد مرتضى الحسيني الواسطي (ت ١٢٥٥ هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحر : علي شيري (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)
- الطباطبائي ، محمد حسين (ت ١٤٠٢ هـ) ، الميزان في تفسير القرآن ، نشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة
- الطبرسي، الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) ، تفسير جوامع الجامع ، ط ١ : (١٤٢٠) ، نشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسيّة بقم المشرفة + مجمع البيان في تفسير القرآن ، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين والاختصاصيين ، ط ١: (١٤١٥) - ١٩٩٥ م) ، تقديم : محسن الأمين العاملی ، نشر : مؤسسة الأعلمی المطبوعات بيروت - لبنان .
- الطوسي ، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي ابن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) ، التبيان في تفسير القرآن ، تحقيق وتصحيح : أحمد حبيب قصیر العاملی ، ط ١: (رمضان المبارك ١٤٠٩) ، مط : مكتب الإعلام الإسلامي ، نشر: دار إحياء التراث العربي + الخلاف ، تحر :
- علي الخراسان ؛ جواد الشهريستاني ؛مهدي طه نجف ، إشراف مجتبى العراقي (١٤١٤) ، نشر :

- ٨ فتح الله الكاشاني ، فتح الله بن شكر الله الشريفي الكاشاني (ت ٩٨٨ هـ) ، زبدة التفاسير ، تحقيق ونشر : مؤسسة المعارف الإسلامية ، ط ١٤٢٣ هـ (قم - إيران).
- ٩ فخر الدين محمد علي الطريحي (ت ١٠٨٥ هـ) ، مجمع البحرين ، تج : أحمد الحسيني ، ط ١٣٦٢ ، الناشر : دار المرتضوي
- ١٠ الفيض الكاشاني ، محمد حسين الفيض الكاشاني (ت ١٠٩١ هـ) ، التفسير الصافي ، تصحيح وتعليق : حسين الأعلمي ، ط ٢ : (رمضان ١٤١٦ هـ) ، نشر : مؤسسة الهدى - قم المقدسة مكتبة الصدر - طهران .
- ١١ ابن كثير ، إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ) ، تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن الكثير) (تقديم يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، نشر : دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان (١٤١٢ - ١٩٩٢ م) .
- ١٢ الكليني ، أبو جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق (ت ٣٢٩ هـ) ، الكافي (الأصول - الفروع) ، تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري ، ط ٤ (١٣٦٥) ، نشر : دار الكتب الإسلامية - طهران .
- ١٣ محمد جواد بن محمود مغنية (ت ١٤٠٠ هـ) ، التفسير الكاشف ، ط ٢ (١٩٧٨) ، نشر : دار العلم للملايين بيروت - لبنان .
- ١٤ محمد بن محمد رضا القمي المشهدي (ت ١١٢٥ هـ) ، تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب ، تحقيق : حسين درگاهي ، ط ١ : (١٤١١ - ١٩٩٠ م) نشر : مؤسسة الطبع والنشر وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي طهران - إيران .
- ١٥ محمود عبد الرحمن عبد المنعم (معاصر) ، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ، نشر : دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير مصر -
- ١٦ مدرسة الإمام المهدي عج ، التفسير المناسب إلى الإمام العسكري (ت ٢٦٠ هـ) تحقيق ونشر : مدرسة الإمام المهدي ، ط ١ : (ربع الأول ١٤٠٩ هـ) ، برعاية : محمد باقر الموحد الأبطحي ، مط : مهر - قم المقدسة .
- ١٧ ابن منظور ، محمد بن مكرم ابن منظور الأنباري (ت ٧١١ هـ) ، لسان العرب ، نشر : منشورات أدب الحوزة (محرم ١٤٠٥ هـ) .
- ١٨ ناصر بن محمد مكارم الشيرازي (معاصر) ، الأمثل في تفسير كتاب الله المنزل ، ترجمة : محمد علي آذر شب وآخرون ، نشر : دار الأميرة للطباعة والنشر والتوزيع .
- ١٩ هاشم معروف الحسني (معاصر) ، تاريخ الفقه الجعفري ، قدم له : محمد جواد مغنية نشر : دار التشر للجامعيين .

Sources

•The Holy Qur'an

- 1.Ahmad Fathallah (Contemporary), Dictionary of Ja'fari Jurisprudence Terms – Jurisprudential Terminologies and Vocabulary, 1st ed. (1415 AH – 1995 AD), Al-Mudakhil Printing Press – Dammam.
- 2.Ibn Hajar al-‘Asqalani, Ahmad ibn Ali ibn Muhammad (d. 852 AH), Fath al-Bari (Commentary on Sahih al-Bukhari), 2nd ed., Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut – Lebanon.
- 3.Hassan al-Jawahiri (Contemporary), Studies in Contemporary Jurisprudence, 1st ed. (1427 AH), Kawthar Press – Qom + 1st ed. (1429 AH), Setareh Press, Art Design: Muhammad Reza Asif, Binding: Daneshmand, Lithography: Saba – Qom.
- 4.Az-Zubaidi, Muhammad Murtada al-Husayni al-Wasiti (d. 1205 AH), Taj al-‘Arus min Jawahir al-Qamus, Edited by: Ali Shiri, Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution – Beirut (1414 AH – 1994 AD).
- 5.Al-Tabataba'I, Muhammad Husayn (d. 1402 AH), Al-Mizan fi Tafsir al-Qur'an, Published by: Islamic Publishing Institution of the Society of Seminary Teachers in Holy Qom.
- 6.Al-Tabarsi, Al-Fadl ibn al-Hasan al-Tabarsi (d. 548 AH), Tafsir Jawami‘ al-Jami‘, 1st ed. (1420 AH), Islamic Publishing Institution of the Society of Seminary Teachers in Holy Qom + Majma‘ al-Bayan fi Tafsir al-Qur'an, Edited and Commented by: A committee of scholars and researchers, 1st ed. (1415 AH – 1995 AD), Introduction by: Muhsin al-Amin al-‘Amili, Published by: Al-A‘lami Foundation for Printing – Beirut, Lebanon.
- 7.Al-Tusi, Abu Ja‘far Muhammad ibn al-Hasan ibn Ali ibn al-Hasan al-Tusi (d. 460 AH), Al-Tibyan fi Tafsir al-Qur'an, Edited by: Ahmad Habib Qasir al-‘Amili, 1st ed. (Ramadan 1409 AH), Islamic Media Office Press, Published by: Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi + Al-Khilaf, Edited by: Ali al-Khurasani, Jawad al-Shahristani, Mahdi Taha Najaf, Supervised by: Mujtaba al-‘Iraqi (1414 AH), Islamic Publishing Institution – Qom.
- 8.Fathallah al-Kashani, Fathallah ibn Shukrallah al-Sharif al-Kashani (d. 988 AH), Zubdat al-Tafasir, Edited and Published by: Islamic Knowledge Foundation, 1st ed. (1423 AH), Qom – Iran.

- 9.Fakhr al-Din Muhammad Ali al-Turayhi (d. 1085 AH), Majma‘ al-Bahrayn, Edited by: Ahmad al-Husayni, 2nd ed. (1362 AH), Published by: Al-Murtadawi Press.
- 10.Al-Fayd al-Kashani, Muhammad Husayn al-Fayd al-Kashani (d. 1091 AH), Tafsir al-Safi, Edited and Commented by: Husayn al-A‘lami, 2nd ed. (Ramadan 1416 AH), Published by: Al-Hadi Foundation – Holy Qom, Al-Sadr Library – Tehran.
- 11.Ibn Kathir, Isma‘il ibn Kathir al-Dimashqi (d. 774 AH), Tafsir al-Qur‘an al-‘Azim (Ibn Kathir's Commentary), Introduction by: Yusuf Abd al-Rahman al-Mur‘ashli, Published by: Dar al-Ma‘rifah for Printing and Publishing – Beirut, Lebanon (1412 AH – 1992 AD).
- 12.Al-Kulayni, Abu Ja‘far Muhammad ibn Ya‘qub ibn Ishaq (d. 329 AH), Al-Kafi (al-Usul – al-Furu‘), Edited and Commented by: Ali Akbar al-Ghaffari, 4th ed. (1365 AH), Published by: Dar al-Kutub al-Islamiyyah – Tehran.
- 13.Muhammad Jawad ibn Mahmoud Mughniyah (d. 1400 AH), Al-Tafsir al-Kashif, 2nd ed. (1978 AD), Published by: Dar al-‘Ilm lil-Malayin, Beirut – Lebanon.
- 14.Muhammad ibn Muhammad Rida al-Qummi al-Mashhadi (d. 1125 AH), Tafsir Kanz al-Daqa‘iq wa Bahr al-Ghara‘ib, Edited by: Husayn Dargahi, 1st ed. (1411 AH – 1990 AD), Published by: Ministry of Culture and Islamic Guidance Press and Publishing, Tehran – Iran.
- 15.Mahmoud Abd al-Rahman Abd al-Mun‘im (Contemporary), Dictionary of Jurisprudential Terms and Vocabulary, Published by: Dar al-Fadilah for Publishing and Distribution, Cairo – Egypt.
- 16.Imam al-Mahdi School (May Allah Hasten His Reappearance), Tafsir Attributed to Imam al-‘Askari (d. 260 AH), Edited and Published by: Imam al-Mahdi School, 1st ed. (Rabi‘ al-Awwal 1409 AH), Supervised by: Muhammad Baqir al-Muwahhid al-Abtahi, Mehr Press – Holy Qom.
- 17.Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarram ibn Manzur al-Ansari (d. 711 AH), Lisan al-‘Arab, Published by: Adab al-Hawzah Publications (Muhamarram 1405 AH).
- 18.Nasir ibn Muhammad Makarem Shirazi (Contemporary), Al-Amthal fi Tafsir Kitab Allah al-Munzal, Translated by: Muhammad Ali Azarshab and others, Published by: Dar al-Amirah for Printing and Publishing and Distribution.
- 19.Hashim Ma‘ruf al-Husayni (Contemporary), History of Ja‘fari Jurisprudence, Preface by: Muhammad Jawad Mughniyah, Published by: Dar al-Nashr lil-Jami‘iyyin.